نشرة صندوق النقد الدولي

تقرير الراصد المالي

الاقتصاد العالمي يحتاج إلى سياسات ذكية للمالية العامة

8 أكتوبر 2014

مصنع للأسلاك الستانلس ستيل في بلدة هوامانتلا المكسيكية. وقد شرعت المكسيك في إصلاحات ضريبية مهمة هذا العام (الصورة: Tomas Bravo/Reuters/Newscom).

- سياسات المالية العامة الذكية مطلوبة لدعم الوظائف مع الوصول بالدين العام إلى مستويات أكثر أمانا
- سياسة المالية العامة يمكن أن تساعد في تحقيق الإصلاحات الهيكلية المطلوبة
- التدابير المالية الموجهة يمكن أن تساعد في معالجة البطالة المرتفعة بين الشباب وغيرها من مشكلات سوق العمل

سياسة المالية العامة يمكنها المساعدة في خلق فرص العمل، وإن كان تصميم السياسات السليمة سيعتمد على ظروف كل بلد على حدة.

يأتي خلق فرص العمل على رأس جدول أعمال السياسات العالمية. فمستويات البطالة المرتفعة والمزمنة تدعو إلى تحرك واسع النطاق على صعيد السياسات، يشمل إصلاح سوق العمل بوجه عام بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الأخرى. ورغم أن سياسة المالية العامة لا يمكن أن تكون بديلا للإصلاحات الشاملة، فإن بإمكانها المساهمة في خلق فرص العمل بعدد من الطرق، طبقا لما ورد في آخر عدد أصدره الصندوق من تقرير *الراصد المالي*.

وطبقا لمنظمة العمل الدولية، يعاني من البطالة 200 مليون نسمة على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يضاف 13 مليون نسمة إلى هذا العدد بحلول عام 2018. ولمعالجة مستويات البطالة المرتفعة والمزمنة، يدعو الصندوق إلى استجابة متعددة الأبعاد على صعيد السياسات، حيث تعمل سياسة المالية العامة بالتوازي مع جهود الإصلاح الهيكلي الأوسع نطاقا لدعم خلق فرص العمل.

وفي هذا الصدد، قال السيد فيتور غاسبار، مدير إدارة شؤون المالية العامة بالصندوق إن "في بعض الظروف، يمكن أن يكون اتخاذ البلدان قرارات مالية عاملا مساعدا على دعم إصلاحات سوق العمل. فقد تكون هذه الإصلاحات باهظة التكلفة، ولكن استيعابها وتحييد أثرها السلبي قصير الأجل على الناتج والعمالة يمكن أن يتم من خلال زيادة العجز أو إبطاء وتيرة تخفيضه. ويمكن أن يساعد ذلك أيضا في تيسير التوصل إلى توافق سياسي بشأن الإصلاح، من خلال تعويض الفئات التي قد تتأثر سلبا بالتغيير، على سبيل المثال. وسياسة المالية العامة الذكية تدرك أيضا قيمة الاستثمار العام."

ويمكن أن يلجأ صناع السياسات إلى استخدام تدابير موجهة – تخفيض المساهمات الاجتماعية التي يقدمها أصحاب الأعمال أو إصلاح نظم معاشات التقاعد – كجزء من ترسانة للسياسات تساعد في إصلاح بعض جوانب الضعف الحالية في أسواق العمل، مثل البطالة المرتفعة بين الشباب وانخفاض مشاركة النساء وكبار السن. ويكون للتدابير الموجهة إلى مشكلات محددة في سوق العمل مردودا أعلى مقارنة بالتدابير الشاملة.

ويصدر تقرير "الراصد المالي" مرتين سنويا لمتابعة تطورات المالية العامة حول العالم.

جهود الاقتصادات المتقدمة على المسار الصحيح

في الاقتصادات المتقدمة، سيكون التباطؤ المتوخى في وتيرة تخفيض العجز مصدر دعم للنشاط الاقتصادي. وقد ساهمت الجهود التي بذلها الكثير من هذه البلدان خلال السنوات الخمس الأخيرة على صعيد المالية العامة في استقرار نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وإن كان من المتوقع أن تتجاوز هذه النسبة 100% من إجمالي الناتج المحلي في جميع الاقتصادات المتقدمة مع نهاية العقد الحالي. ونظرا للتعافي المتردد واستمرار مخاطر التضخم شديد الانخفاض وإنهاك الإصلاح، يتطلب الأمر سياسة للمالية العامة تحقق توازنا دقيقا بين دعم النمو وتوليد فرص العمل من ناحية والحفاظ على استمرارية المالية العامة من ناحية أخرى.

ومع استمرار عدم اليقين بشأن قوة التعافي الجاري، غالبا ما تتضمن سياسات المالية العامة الراهنة تدابير لزيادة التنافسية وتوظيف العمالة وتحقيق النمو طويل الأجل. ويشير تقرير "الراصد المالي" إلى أن التحدي القائم هو كيفية استيعاب التكاليف المصاحبة لهذه التدابير بطريقة تكفل استمرار السيطرة على عجز الميزانية الكلي. ويمكن أن يتحقق ذلك بتخفيض الإنفاق في مجالات أخرى أو التحول إلى أشكال أخرى من النظم الضريبية.

الأسواق الصاعدة على حذر

رغم استمرار عجوزات الميزانية ونسب الديون عند مستويات معتدلة في المتوسط، فإن التفاوت كبير في مراكز المالية العامة ومستوى المخاطر عبر اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. وبينما تراجعت الضغوط الآنية على الموارد العامة، يرى الصندوق أن هناك مخاطر تلوح في الأفق من حيث انخفاض النمو الممكن، واحتمال زيادة ضيق الأوضاع التمويلية وتصاعد الالتزامات الاحتمالية.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، لا تزال نسب الدين ومستويات العجز معتدلة بوجه عام، وإن كانت أعلى في المتوسط من مستويات ما قبل الأزمة. وتدعو احتمالات تزايد المخاطر إلى إعادة بناء حيز للحركة أمام السياسات بعد استنفاد الحيز المتاح في السنوات القليلة الماضية.

ويمكن تزداد المخاطر التي تواجه المالية العامة أيضا بسبب الصراعات الجغرافية–السياسية في أوكرانيا والشرق الأوسط، ولكن التقرير يقر بصعوبة قياس هذه المخاطر في الوقت الراهن.

البلدان النامية على أرضية غير متوازنة

أما في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض فتواجه المالية العامة مخاطر معتدلة بوجه عام، مع استثناءات قليلة. ومن أهم تحديات السياسة في هذه البلدان زيادة توفير الخدمات العامة الاجتماعية والبنية التحتية الداعمة للنمو والخدمات الصحية والتعليمية. وبالنظر إلى المستقبل، ينبغي تركيز الجهود على تحسين نتائج المالية العامة عن طريق تعبئة الإيرادات وتحديد أولويات الميزانية ورفع كفاءة الإنفاق العام. وهناك تحد مهم آخر أمام السياسات وهو تعزيز حوكمة المالية العامة، وخاصة في العدد المتزايد من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي يتاح لها النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية.

روابط ذات صلة:

طالع التقرير

فيديو الراصد المالي

آفاق الاقتصاد العالمي